الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

المدير العام
٩٧٧٩/١٩٢/و٢

١٠ تموز ٢٠١٠

مديرية الخزينة

بعد الاطلاع على إحالتكم تبيّن ما يلي:

١- إن مكامن الخلل التي نشير إليها والتي تتعجبون أننا إكتشفناها منذ فترة قصيرة هي بطبيعة الحال عمليات التعديل على الأنظمة وعدم مراعاة القوانين في هذا الشأن، بالإضافة إلى عدم قيامكم بمسؤولياتكم البديهية، وليس العموميات المبهمة التي تتذرعون بها منذ سنوات، مع العلم أنكم تجرون التعديلات بعد إرسالها إلى المديرية المختصة دون إن يطلب منكم إجراء هذه التعديلات من هذه المديرية.

٢- تشيرون إلى أنكم تسلّمتم المشكلة منذ العام ١٩٩٩، ونشير هنا إلى أنكم لم تقوموا منذ ذلك الحين باقتراح أية حلول لهذه المشكلة، رغم أنها من صميم مهامكم، وقد استمرّيتم بالتأكيد بأن الأمور تسير على ما يرام، وأنكم في إطار تسليم الحسابات تحددون المهل دون التقيّد بها.

أما الذي جعل الوضع غير مقبول فهي التصحيحات التي تجري على الحسابات بالشكل الذي أشارت إليه مديرية المحاسبة العامة خلال الشهر الماضي.

٣- إن كان طرح الأسئلة على مدير الخزينة في مسائل هي من صميم واجباته «هو شيء يعيقه في عمله» فلا شك أن المدير المذكور ليس أهلا" لأن يكون مدير الخزينة لا سيّما أن عمل الخزينة منشعّب كما أشرتم (يا لسوء حظّكم).

٤- في ما خص السيد سويرة فقد سبق له مرارا" وتكرارا" أن طالبنا بنقله من الفريق الخاص لان عمل هذا الفريق يدخل أصلا" ضمن مهام دائرة المحاسبة والصناديق وان تكليفه برئاسة الفريق كان عملا" مؤقتا.

٥- نشير إلى أننا ألحقنا بمديرية الخزينة كل من يمكن إلحاقه من رؤساء دوائر جدد وموظفين وقد أبديتم شكركم لهذه الخطوات، وبالتالي نستغرب اعتراضكم في هذا المجال وبشكل متأخر جدا"، كما أنكم تشهدون بكفاءة وجدارة السيد عبد الناصر المعلم الذي حلّ محل السيد سويرة.

٦- طلبنا منكم منذ البدء وضع رؤيا لاستلام الفريق الخاص وما زلنا بانتظار مقترحاتكم.

٧- يستحسن مراجعة الأنظمة الإدارية إذ أنها لا تخولكم رفع الأمور إلى معالي الوزير عند عجزكم عن الإجابة على المواضيع المطروحة.

مدير المالية العام

الان بيفاني

وزارة المالية
رقم ١٢٣٧٩
تاريخ ٩ تموز ٢٠١٠

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة
مديرية الخزينة

٢/٦٤٧٤
٩ - تموز ٢٠١٠

حضرة مدير المالية العام

الموضوع : كتابكم رقم ١٢٣٧٩/وا تاريخ ٢٠١٠/٧/٥ والمسجل لدينا بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ .

ان أكثر ما لفت نظرنا في كتابكم اكتشافكم لمكامن الخلل في عملية إعداد الحسابات مباشرة بعد تعيين مدير جديد للمحاسبة العامة علماً ان رئاسة مديرية المحاسبة العامة لم تكن يوماً شاغرة ، أما وقد تم اكتشاف مكامن الخلل ولم يعد هنالك شيء يخفى فاسمحوا لنا بعد أن تم طرح الموضوع تعداد بعض المراحل التي أدّت بحسب رأيكم لوجود هذا الخلل .

بداية منذ العام ١٩٩٩ حين تسلمنا مهام مديرية الخزينة تسلمنا معها مشكلة عدم إعداد حساب مهمة محتسب المالية المركزي عن السنوات من ١٩٨١ لغاية ١٩٩٢ ومشكلة عدم تضمين حساب المهمة السنوي العائد للعام ١٩٩٣ رصيد حساب الصندوق المدّور من هذه السنوات أي قيمة ميزان الدخول . هذا ناهيك عن المشكلة الأكبر وهي إدخال نظام المحاسبة الجديد عام ١٩٩٧ ومواءمة الحسابات . فعوض أن نعطى الوقت اللازم لإعادة تنظيم العمل في المديرية انهال علينا السؤال تلو الآخر بمواضيع متعددة ومتشعبة عملنا على معالجة ما يمكن معالجته بمساعدة عدد ضئيل من الموظفين ورئيس محاسبة هو السيد عبد الحفيظ سوبرة والذي تم نقله دون حتى أخذ رأينا (ولم يكن يوماً رأينا يقدم أو يؤخر) .

باختصار لم نتسلم حسابات صحيحة لنكمل بها بل تسلمنا كمية من المسائل المعقدة وما نكاد نعالج مسألة منها حتى ينتج عن معالجتها عدة مسائل أكثر تعقيداً في ظل حركة مناقلات للمحاسبين من وإلى الخزينة بشكل مستمر .

أما بالنسبة لموضوع اتكالنا على فريق عمل مؤلف من مقدمي خدمات فنية بالساعة فنتساءل من المفترض أن يشكو من هذا الوضع والخزينة كانت ومازالت تعاني من سيادة المفهوم الخاطئ والمرسخ في الأذهان وهو ان المحاسب هو موظف عادي ومراقب الضرائب هو موظف ارفع شأناً ولغاية اليوم لم نتوصلوا إلى إيجاد حل لإزاحة هذا المفهوم واستمرت عملية معاقبة المراقب غير الجيد بنقله إلى وظيفة محاسب ومكافأة المحاسب الجيد بنقله إلى وظيفة مراقب وهذا المفهوم السائد والذي مازلنا نعاني منه يجعلنا نتأخر بعملية الاستغناء عن العاملين بالساعة لحين تأمين محاسبين يرغبون البقاء في الخزينة ويتم إبقاؤهم فيها بصورة دائمة .

بالنسبة لموضوع التصحيحات والتعديلات ولما كانت مهمة تدقيق الحسابات وملاحقة تصحيح الأخطاء المكتشفة منوطة بمديرية المحاسبة العامة فهي وكما تقوم به حالياً عند التدقيق واكتشاف أخطاء وفروقات تعلمنا بالأمر وتلاحق عملية التصحيح ونحن ملزمون بالتصحيح . فالمستغرب أن نسأل ونحاسب عن واجبات قمنا بها . وقد تم الاستفسار من ديوان المحاسبة وأكّد على صحة التصرف .

أما وقد ختمتم كتابكم باتهامنا محاولة تغطية العمل الذي قام به السيد عبد الناصر المعلم باندفاع ملفت للنظر فإن هذا الاتهام نرفضه جملة وتفصيلا لما يحمله من استفسارات وتأويلات وكأن الأمر ينطوي على تواطؤ وإخفاء معالم لجريمة ارتكبت وهذا أمر نرفعه لمعالي وزير المالية للحكم عليه .

٩ - تموز ٢٠١٠

مدير الخزينة

موني الخوري

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
المدير العام
الرقم: ٨٢٣٧٩/م/
٥ تموز ٢٠١٠

وزارة المالية
مديرية الخزينة
الرقم: ٦٤٧٤
٧ - تموز ٢٠١٠

حضرة السيدة موني خوري

- مدير الخزينة -

سبق لنا أن طلبنا منكم على مدى السنوات الماضية القيام بما يلزم لانجاز الحسابات المالية المطلوبة منكم قانوناً، وذلك بعد أن تبيّن لنا تقاعسكم المتمادي في هذا الشأن، واتكالكم على فريق عمل مؤلف من مقدمي خدمات فنية بالساعة، وعدم تقديم أية اقتراحات عملية لمعالجة الوضع القائم،

وبما أننا حصلنا تكراراً على تعهدات منكم ومن السيد عبد الناصر المعلم (الذي يقوم أصلاً بالعمل المطلوب منكم) بان أعمال التدقيق تسير بشكل طبيعي، وحدد مهلاً لانجاز الحسابات مع العلم أن هذه المهل تعطى دون التزامكم بها وكأنها خارجة عن صلاحياتكم، بالإضافة إلى أن هذه المهل لم تحترم أساساً ولو لمرة واحدة رغم أن السيد عبد الناصر المعلم يؤكد دائماً أن أعمال التدقيق تسير بشكل طبيعي،

وبما أن الوضع الذي وصلنا إليه وواجبات الإدارة تستدعي انجاز الحسابات بشكل ملح وضروري،

وبعد تعيين مدير جديد للمحاسبة العامة ورئيس جديد لدائرة المحاسبة المالية وتشكيل فريق عمل لانجاز الحسابات مؤلف من أكثر من ٧٠ موظفاً، وبعد أن باشر هؤلاء جميعاً أعمال التدقيق، تبيّن لنا مكامن الخلل في عملية إعداد الحسابات عكس ما كنتم تدعونه،

وبما أننا طلبنا منكم ومن السيد عبد الناصر المعلم بشكل واضح وصريح عدم إجراء أي تعديل على الحسابات قبل إعلامنا بمبرراتها وتعهدتم في حينه بالتقيد بعدم التعديل،

وبعد أن نبّهنا السيد عبد الناصر المعلم وبحضور جميع المجتمعين في الاجتماع الذي عقد برئاسة معالي الوزير منذ أكثر من أسبوعين، بعدم القيام بتاتاً بهكذا تعديلات وذلك تحت طائلة مسؤوليتكم ومسؤوليته،

وبعد أن كرر السيد عبد الناصر المعلم مخالفة الأصول المشار إليها كما أفاد خلال الاجتماع الذي عقد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٠١٠/٧/٢ بحضور المدراء المعنيين، بتأكيد مخالفته لمرة إضافية،

وبعد أن قمتم شخصياً بمخالفة التعليمات المذكورة، وبمحاولة تغطية هذا العمل بإدلائكم أن التعديل يدخل في إطار صلاحياتكم،

وبما انه من المستغرب التذرع بالصلاحيات والتي يتبين لنا يوماً بعد يوم أنكم لم تمارسوها قط، وانه من المستغرب أيضاً أن يكون السيد المعلم قد أودعنا اقتراحات تعديلات جديدة وتعهد بأنه سوف ينتظر تعليماتنا بهذا المجال ثم قام بالتعديل دون إعلامنا وبمحاولة منكم لتغطية هذا العمل باندفاع ملفت للنظر،

لذلك، يطلب منكم تبرير ما تقدم في مهلة ٤٨ ساعة.

مدير المالية العام

الان بيفاني